تأثير التمويل الدولي على الاقتصاد المغربي

The Impact of International Finance on the Moroccan Economy

Hicham EL MIMOUNI هشام الميموني

دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

– جامعة الحسن الثاني – المحمدية

ملخص:

يعتبر التمويل الدولي بالنسبة للدول، أحد أبرز سبل الخروج من الأزمات الاقتصادية، أو لتعزيز أداء الاقتصاد الوطني. ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير التمويل الدولي على الاقتصاد المغربي، بالاستناد إلى المنهج الوصفي. وقد خلصت الدراسة، إلى أن للتمويل الدولي دورا محوريا في تسهيل عملية انتقال رؤوس الأموال، من الجهات المانحة إلى الدول(ة) المتلقية للتمويل، مثل المغرب، مما يسهم في تطوير أداء الاقتصاد الوطني عن طريق النشاط التجاري، وزيادة كفاءة واستقرار وتطور ونمو الاقتصاد، نتيجة الأدوار التي تقوم بها في سد الفجوات المالية، ونقل الخبرات والمعارف الفنية والتقنية والتكنولوجيا ذات الصلة بالاقتصاد. وبالرغم من هذه الفوائد، قد يؤثر التمويل الدولي في بعض الأحيان سلبا على أداء الاقتصاد المغربي، فتنجم عنه تبعية سياسية واقتصادية، يمكن الحد منها بمجموعة من الإجراءات، من بينها ضمان الشفافية والحوكمة للمشاريع الممولة دوليا، وتطوير كفاءة الاقتصاد المغربي ذاتيا، من حيث المعارف الفنية والتقنية والتكنولوجيا، واللجوء إلى سياسات التمويل الأخضر.

الكلمات المفتاحية: المغرب، التمويل الدولي، الاستثمارات الأجنبية، الاقتصاد المغربي.

Abstract :

For countries, international finance is regarded as one of the most significant tools for overcoming economic crises and enhancing national economic performance. In this context, this study aims to investigate the impact of international finance on the Moroccan economy using a descriptive approach. The study concluded that international finance plays a crucial role in facilitating the transfer of capital from donor entities to recipient countries, such as Morocco. This process contributes to the enhancement of national economic performance

through increased commercial activity, as well as improvements in efficiency, stability, development, and growth. These outcomes are achieved by addressing financial gaps and transferring relevant expertise, technical knowledge, and economic technologies. Despite these benefits, international finance can occasionally have a negative impact on the performance of the Moroccan economy, resulting in political and economic dependency. This dependency can be mitigated through a series of measures, including ensuring transparency and good governance in internationally funded projects, enhancing the self-sufficiency of the Moroccan economy in terms of technical knowledge and technology, and adopting green financing policies.

Keywords : Morocco, International finance, foreign Investment, The Moroccan Economy.

مقدمة:

يعتبر التمويل من الوسائل المهمة للحصول على الأموال اللازمة عند الضرورة، وذلك بهدف تغطية تمويل المشاريع، من حيث استمرارها أو تطويرها. أما على الصعيد الدولي، يشير التمويل الدولي إلى انتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها، من الدول المقرضة التي لديها فائض، إلى الدول المقترضة التي تعاني ندرة في الأموال. لذا فهو يحظى بأهمية بالغة في الساحة الدولية بصفة عامة، ولدى الأطراف المعنية به على وجه الخصوص. وتكمن أهميته في العلاقات الاقتصادية الدولية، لما يوفره من تمويل لحركة التجارة الدولية (السلع والخدمات)، لأن أي انخفاض في السيولة الدولية لتمويل حركية التجارة، من شأنه أن يؤثر سلبا على العلاقات الاقتصادية الدولية.

أما الدول المانحة، فهي تحاول من خلال مشاركتها في عمليات التمويل الدولي، تحقيق أهدافا عديدة، من بينها زيادة صادراتها، حتى تتجنب انخفاض الأسعار نتيجة عدم التصدير الذي يسبب الضرر للمنتجين، أضرار يمكن التخلص منها عن طريق القروض والمساعدات، بالإضافة إلى تشغيل جانب كبير من شركاتها الوطنية في أعمال النقل والوساطة والتأمين والمقاولات. لأن غالبية مصادر التمويل الدولي تشترط ضرورة إنفاقه في أسواق الدولة المانحة، ومن ثم فالحصول على قرض، لا يعني للدولة المقترضة حق استخدامه بحرية في الشراء من الأسواق الدولية وفقا لأجود أنواع السلع وأرخصها سعرا. علاوة على ذلك، تسعى الدول المانحة أيضا عن طريق التمويل الدولي تحسين صورتها أمام المجتمع الدولي، بظهورها مظهر الدولة التي تحارب الفقر في العالم، وقد يستخدم التمويل الدولي من طرف الدول، كوسيلة لحماية مصالحها في بعض القطاعات الإنتاجية.

فيما يخص أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقترضة، وخاصة النامية منها التي تعاني فجوات هيكلية في التمويل، فإنه يساعدها على تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من أجل ضمان تشغيل أو إقامة المشاريع الإنتاجية أو وتوسيع المشروعات القائمة، وتحديث رأس المال المستخدم لرفع معدلات النمو. مما يؤدي إلى زيادة وتحسين جودة الإنتاج من السلع القابلة للتصدير، وتوفير فرص للتوظيف. وبالتالي رفع مستوى معيشة السكان بدعم الاستهلاك المحلي، وتحقيق التوازن في المعاملات، أي مواجهة عجز ميزان المدفوعات، وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحققة. وتلجأ الدول إلى التمويل الدولي، عندما تكون مواردها الخارجية غير كافية لتمويل الواردات الاستهلاكية.

إذا كان التمويل الدولي، يعد أحد مرتكزات العلاقات الاقتصادية بين الدول، حيث تمثل حركية التدفقات المالية الدولية مصدرا لتحقيق التنمية داخل الدول، لآثارها الإيجابية على اقتصاد البلد، كما يمكنها أن تؤدي إلى عجز اقتصادي. فإنه من الطبيعي أن يثور التساؤل في هذا الصدد حول تأثير التمويل الدولي على الاقتصاد المغربي؟

يتفرع عن هذه الإشكالية، التساؤلات الفرعية التالية:

1) ما المقصود بالتمويل الدولي؟
2) كيف يؤثر التمويل الدولي إيجابا على الاقتصاد المغربي؟

3) متى ينعكس التمويل الدولي سلبا على الاقتصاد المغربي؟

4) كيف يمكن الحد من التداعيات السلبية للتمويل الدولي على الاقتصاد المغربي؟

باعتباره أحد أهم آليات تحقيق التنمية، من الممكن أن يؤثر التمويل الدولي إيجابا على تطوير أداء الاقتصاد المغربي، وذلك من خلال زيادة الناتج المحلي وتحفيز النمو. لكنه أحيانا قد يتحول إلى قروض أجنبية يصعب سدادها، مما يجعل الاقتصاد الوطني في حالة عجز، وخاضع للسيطرة الأجنبية.

تكتسي هذه الدراسة أهميتها العلمية، من خلال معالجتها لأهمية التمويل الدولي في تطوير أداء الاقتصاد المغربي، دون التطرق إلى تمويل معين، مثل الاستثمار الأجنبي، المساعدات المالية أو تدفقات مغاربة الخارج. ومن خلال المقترب الوصفي التحليلي، سوف تنحصر أهداف الدراسة في تبيان المقصود بالتمويل الدولي، ودوره في تطوير أداء الاقتصاد المغربي (المحور الأول)، وعلى خلاف ذلك، سوف نبرز التداعيات السلبية المحتملة، والسبل المتاحة للحد منها (المحور الثاني).

المحور الأول: التعريف بالتمويل الدولي وقدرته على المساهمة في تطوير الاقتصاد المغربي

إن معالجة دور التمويل الدولي في تطوير أداء الاقتصاد المغربي، يلزمنا بداية تبيان المقصود بالتمويل الدولي (أولا)، ثم التطرق إلى دوره الإيجابي في تطور الاقتصاد المغربي (ثانيا).

أولا: تبيان المقصود بالتمويل الدولي

في ظل الانفتاح والاعتماد المتبادل بين الدول اقتصاديا وماليا، أصبح للتمويل الدولي مكانة مهمة ضمن أبرز الوسائل المهمة للحصول على الأموال الضرورية في عملية تشغيل وتطوير المشاريع واستمرارها. مكانة جعلت منه أحد الموضوعات الرئيسة الجديرة بالاهتمام في الظل المتغيرات الراهنة التي عرفتها العلاقات الدولية، نظير ما يوفره للنظام الاقتصادي الدولي بمختلف مؤسساته، من آليات لتلبية متطلبات حركة انتقال رؤوس الأموال الدولية، سواء المتعلقة بأغراض تسوية الاختلالات في موازين المدفوعات، أو لأغراض ذاتية تتعلق بفرص العوائد أو لأغراض تمويل التنمية[1]. وفي هذا الإطار، عرف التمويل الدولي، بأنه ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية، المرتبط بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دوليا، أي تلك الآليات التي يوفرها النظام الاقتصادي الدولي بمؤسساته المختلفة المتعددة الأطراف، لتلبية متطلبات انتقال رؤوس الأموال الدولية سواء المتجهة لأغراض تسوية اختلال موازين المدفوعات، أو لأغراض تمويل التنمية، أو لأغراض ذاتية تتعلق بفرص العوائد[2]. كما اعتبر التمويل الدولي، بأنه تحريك رأس المال خارج الحدود السياسية لدول العالم، في شكل عمليات إقراض من الدول، وليس الآلات أو سلع أو معدات،

[1] صحراوي جمال الدين، مصادر التمويل الدولي والمحلي ودورها الداعم لأداء الاقتصاد الجزائري في ظل التطور المالي دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك خلال الفترة (1990 – 2021)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 13 – العدد 1، 2023، ص 275.

[2] مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الأشرف – العراق، الطبعة الأولى، 2015، ص 29.

لأن ذلك محله التجارة الدولية للسلع والخدمات، كما يشمل القروض من المنظمات الدولية والإقليمية، أو الجهات الخاصة مثل الأفراد والمؤسسات، عن طريق القروض أو طرح سندات في الأسواق الدولية أو الاستثمار المباشر أو تسهيلات الموردين[1]. وعرف التمويل الدولي، بأنه انتقال رؤوس الأموال بين الدول المختلفة، على شكل استثمار مباشر وغير مباشر وقروض وتحويلات وهبات ومساعدات، تحدث ما بين المقيمين في بلد والمقيمين في بلدان أخرى.[2]

يتبين من خلال ما سبق، أن التمويل الدولي الذي يعد إلى جانب التجارة الدولية، أحد أهم النظم الرئيسة للاقتصاد الدولي. يشير إلى كافة الأعمال التي يترتب عليها انتقال رؤوس الأموال، كالقروض أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو المساعدات والهبات الدولية وغيرها، سواء كانت من مصادر رسمية أو مصادر غير رسمية أو مصادر تجارية، من مختلف الجهات المانحة، بهدف استثمارها بالدولة المتلقية، لتغطية الفجوة التمويلية لديها أي النفقات. ويعتبر البنك الدولي، وباقي الصناديق وأبناك الاستثمار الإقليمية سواء في أوروبا وإفريقيا وآسيا والدول الإسلامية والعربية، بالإضافة إلى الأفراد والمؤسسات الخاصة، وإصدار السندات، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أبرز مصادر التمويل الدولي في الساحة الدولية. وفي هذا الإطار، تعد بمصادر التمويل الرسمية الثنائية، خصوصا القروض والمعونات والمساعدات، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، المصادر المفضلة بالنسبة للدول النامية، أما الدول والمؤسسات والشركات الكبرى، تغطي احتياجاتها، عن طريق التمويل التجاري الدولي، بإصدار سندات قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل.[3]

ثانيا: التداعيات الإيجابية لتأثير التمويل الدولي على الاقتصاد المغربي

يعد الاختلال الذي يعرفه هيكل الموارد المالية، من المبررات والعوامل الرئيسة التي تدفع الدول اللجوء إلى التمويل الدولي، قصد تطوير النشاط التجاري والنمو الاقتصادي، سواء من حيث الكفاءة أو الاستقرار. ومن هذا المنطلق، يسعى المغرب إلى تطوير أداء اقتصاده الوطني، عن طريق الأدوار الإيجابية للقروض والمساعدات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وباقي مصادر التمويل الدولي الأخرى، التي تعد وسيلة مهمة لتأمين سداد النفقات، والتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، شرط أن تستخدم لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها[4]. وهذا ما يمكن تحقيقه أي التطور، من خلال تلبية الاحتياجات المالية الضرورية لتسيير وتنمية نشاطات المشاريع بعد إقامتها، لكي يتم إنجاز الحد الأدنى المطلوب من

[1] عثمان أحمد عثمان، الابعاد الاقتصادية للتمويل الدولي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مصر، المجلد 9 – العدد 1، 2023، ص 9 و10.

[2] أحمد محمد العكيدي وهدى رعد هاشم، تحليل واقع التمويل الدولي في العراق للمدة (2005 – 2021)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19 – عدد خاص، 2023، ص 189.

[3] محمود جودت محمود قبها وعبد الرحيم سليم شوبكي، العلاقة بين التمويل الدولي وكفاءة الاستثمار المحلي في تمويل التنمية بدولة فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 8 – العدد1، 2024، ص 9.

[4] عزت عبد الحميد البردعي، مبادئ الاقتصاد المالي (المالية العامة)، الولاء للطبع والتوزيع – شبين الكون، 2005، ص 14 و15.

الاستثمارات الإنتاجية في عملية تطور أداء الاقتصاد المغربي، بفرض الضرائب على الدخل والأرباح والواردات، ذات الصلة بالمشاريع التي تقام اعتمادا على التمويل الدولي.

علاوة على ذلك، يمكن تطوير أداء الاقتصاد المغربي، من خلال توظيف التمويل الدولي للحد من سلبيات فجوة النقد الأجنبي، نتيجة تجاوز إنفاق الدولة على الواردات من السلع والخدمات ورأس المال، أرباحها من الصادرات وغيرها من مصادر النقد الأجنبي الأخرى، فتتأثر عمليات استيراد الآلات والمعدات، والتقنيات والخبرات الفنية الضرورية لتعزيز أداء الاقتصاد. لأن إقامة المشاريع وتدعيم برامج وخطط التنمية من خلال التمويل الدولي، لتحقيق إنتاج يحل محل الواردات، يخفض الأسعار وتكاليف المعيشة ورفاهية المجتمع، التي تعد من بين المؤشرات الدالة على تنافسية وتطور أداء الاقتصاد، وتحقق زيادة في الصادرات لمواجهة العجز في المدفوعات، وبالتالي توفير النقد الأجنبي. وتعد التحويلات المالية للمغاربة العاملين بالخارج، مصدرا قيما للنقد الأجنبي، لاحتلالها مراتب مهمة ضمن المساعدات الإنمائية، جعلتها ضرورية في المعركة ضد الفقر.[1] خاصة في ظل الارتفاع الذي عرفته خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من 65016 مليون درهم في العام 2019، إلى 95480 مليون درهم في العام 2021، لتصل في العام 2023 إلى 115150 مليون درهم[2]. وهذا يعني أن حركية تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بمختلف أشكالها، تؤثر إيجابا على اقتصاد البلد بزيادة الناتج المحلي وتحفيز النمو وزيادة معدل التكوين الرأسمالي[3]. مما يجعل التمويل الدولي، يعد أمرا ضروريا لوجود واستمرار أي اقتصاد بصفة عامة واقتصاديات الدول النامية بصفة خاصة، حيث تتطلب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، توفير احتياجات عديدة للوصول إلى مستوى ملائم لمعدل النمو الاقتصادي.[4]

خلال الفترة الممتدة من العام 2019 حتى 2023، لجأ المغرب إلى مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية إلى جانب المؤسسات التمويل التابعة لبعض الدول، من أجل الحصول على قروض كانت أحيانا مصحوبة بهبات ومساعدات مالية. ومن ذلك؛ مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة البناء أو التنمية، والبنك الأوروبي للاستثمار، وحتى البنك الإفريقي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء، والبنك الألماني للتنمية، والوكالة الأمريكية للتنمية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي. لسد الفجوات المترتبة عن ضعف الاقتصاد الوطني، وعجز إجمالي الإيرادات عن تغطية تكاليف النفقات، وهي الغاية التي فرضت على المغرب اللجوء إلى التمويل الدولي، قصد توفير التمويل الضروري للبرامج أو الإصلاحات الكبرى وغيرها من المشاريع التي تشكل صلب السياسات التنموية في كافة القطاعات الرئيسة، لمواكبة جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ومن جهة

[1] رالف شامي وايكيهارد إرنست وكونيل فولينكامب وآن أوكنغ، هل هناك مصيدة تصنعها تحويلات العاملين، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2018، ص 44.

[2] Office des changes, IMEE - Année 2023, https://www.oc.gov.ma/sites/default/files/2024-02/IMEE%20ann%C3%A9e%202023_1.pdf, P 3.

[3] صحراوي جمال الدين، مصادر التمويل الدولي والمحلي ودورها الداعم لأداء الاقتصاد الجزائري في ظل التطور المالي دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك خلال الفترة (1990 – 2021)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 13 – العدد 1، 2023، ص 275.

[4] محمد عبد اللطيف خطاب، دور التمويل الدولي وانعكاساته على ميزان المدفوعات لجمهورية مصر العربية، مجلة الجامعة العراقية، العدد 43 – ج 3، ص 334.

ثانية تحديث الاقتصاد المغربي، ومن الأمثلة على ذلك؛ قطاع التربية والتعليم، الذي أصبح يتطلب تهيئة بيئة تعليم مواتية قادرة على تحقق التنمية البشرية المستدامة، ثم برنامج ولوج سوق الشغل، في إطار استراتيجية التشغيل والتكوين الرامية لتحسين ظروف المعيشة. وتمويل مشاريع تطوير البنى التحتية العامة في الصحة والحماية الاجتماعية، وتشييد السدود، الموانئ والطرق. وتقديم الدعم المالي للمؤسسات والشركات، لكي تساهم هي الأخرى في تطوير وتسويق الإنتاج المحلي لتعويض الواردات. وهذا ما يمكن ملاحظته في مذكرة التفاهم بين المغرب ومؤسسة التمويل الدولية في إطار تحسين وتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، وإزالة العقبات المالية التي قد تعيق نموها وازدهارها[1].

ومن خلال استقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات متعددة الجنسيات، يمكن تطوير أداء الاقتصاد المغربي، عن طريق نقل المعارف الفنية والتقنية والتكنولوجيا، علاوة على الخبرات الإدارية رفيعة المستوى، إلى مجالات الإنتاج المغربية، من أجل زيادة إنتاج السلع القابلة للتصدير، وتوفير فرص التوظيف وتحسين جودة الإنتاج[2]. وذلك من خلال الزيادة النوعية والكمية في عمليات الإنتاج بتكلفة أقل، وتطوير وزيادة الوظائف وجعل الموظفين أكثر كفاءة، مما يساعد في تحسين ميزان المدفوعات. كما أن المشروعات الممولة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يمكنها التفاعل مع الأسواق الدولية، وهو ما يزيد من إنتاج السلع القابلة للتصدير.

المحور الثاني: التداعيات السلبية لتأثير التمويل الدولي على الاقتصاد المغربي وسبل الحد منها

بالرغم من أن التمويل الدولي، يعد من أبرز مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في العالم، وهذا ينطبق على المغرب، إلا أن له تداعيات سلبية على اقتصاديات الدول، ومن هذا المنطلق فإننا سنتطرق في هذا المحور إلى؛ التداعيات السلبية للتمويل الدولي على الاقتصاد المغربي (أولا)، ثم إجراءات الحد منها (ثانيا).

أولا: التداعيات السلبية للتمويل الدولي على تطوير أداء الاقتصاد المغربي

إن اعتماد المغرب على التمويل الدولي، قد ينعكس سلبا على أداء الاقتصاد المحلي. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة، من شأنها أن تؤدي إلى التخلف وتبعية في القرار على المستويين السياسي والاقتصادي، والتأثير سلبا على الصناعات المحلية سيما الصغيرة والناشئة، وميزان المدفوعات. عندما تتوجه هذه الاستثمارات إلى القطاعات المغربية المدرة للربح السريع، التي لا تخدم عملية التنمية، مثل قطاعي السياحة والخدمات المصرفية. أو عندما يستورد المستثمر الأجنبي عوامل الإنتاج لمشاريعه من الخارج، وتحويل غالبية الأرباح إلى خارج المغرب. بينما يترتب عن القدرات المالية والمعرفية والتكنولوجية التي يمتلكها المستثمرون، مثل

[1] Website of Bank AL Maghrib, Bank Al-Maghrib and the International Finance Corporation (IFC) sign a Memorandum of Understanding on Supply Chain Finance, Press Release : Published on 25/6/2021, Accessed on 3/7/2024.

[2] يحي السيد عمر، القروض الدولية وآثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية، دار الأصول العلمية، إسطنبول – تركيا، الطبعة الثانية، 2021، ص 66.

الشركات المتعددة الجنسيات، اختلالا في ميزان العلاقات لصالحهم، مما يمكنهم من فرض شروطهم مقابل ما يقدمونه للمغرب من معارف وخبرات وتكنولوجيا بهدف تطوير أداء الاقتصادي الوطني. فتتحول بذلك إلى إحدى أبرز عوامل السيطرة الأجنبية، عندما تتركز الأصول في أيدي المستثمرين الأجانب على حساب المستثمرين المحليين، خاصة إذا كانت القطاعات الصناعية المحلية تعاني الإفلاس من جهة، وغياب الدعم الحكومي بل الاتجاه نحو الخوصصة من جهة أخرى. كما يمكن لأنشطة الشركات المتعدة الجنسيات ذات الصلة بالبيئة، أن تساهم في تلوث البيئة، فتتحول بذلك من أداة يفترض فيها تطوير أداء الاقتصادي المغربي، إلى تهديد للبيئة، وبالتالي زيادة المخاطر التي تعرقل تطور الاقتصاد المغربي.

فيما يخص القروض الأجنبية المقدمة للمغرب، فإنها غالبا ما تهدف الجهات المانحة إلى استعمالها كوسيلة تزيد من صادراتها، لتصريف ما لديها من فائض في السلع والخدمات وحماية بعض القطاعات، كالقطاع الزراعي الذي ينتج كميات كبيرة يؤدي عدم تصديرها إلى أضرار جسيمة بالمنتجين. إضافة إلى تشغيل الشركات الوطنية العاملة في النقل والتأمين وغيرها، والمقاولات ومؤسسات الخبرة المختلفة، لاشترطها إنفاق القروض في أسواقها. لأن الاقتراض من دولة ما، لا يعني أنه للدولة المقترضة الحق في استخدام القرض بحرية كاملة، أي لها إمكانية الشراء من أي سوق من الأسواق الدولية، وفقا لأجود أنواع السلع وأرخص الأسعار.[1] وهناك احتمالية تسييس القروض من طرف الدول المقرضة، باستغلالها كقوة ناعمة لتحسين صورتها أمام المجتمع الدولي، كدولة تحارب الفقر. أما القروض المقدمة من مؤسسات التمويل الدولية، فهي الأخرى تخضع في تحركها إلى التيارات السياسية للدول المسيطرة على أجهزة إدارة تلك المؤسسات. وبما أن هذه القروض هي عبارة عن ديون آجلة بفوائد سنوية، فإن تأخر المغرب بخصوص سدادها في الوقت المحدد، تترتب عليه فوائد كبيرة، أي زيادة في مستويات المديونية الخارجية، مما يعرض الاقتصاد المغربي إلى مخاطر الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي، حيث يصبح اقتصاد في حالة عجز تمس بسيادة الدولة ذات الصلة بالسياسات النقدية والمالية، حيث تكون مقيدة بشروط مؤسسات التمويل الدولية، التي تساهم في خلق العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

من جانبها، قد تنعكس التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة بالخارج سلبا عل أداء الاقتصاد المحلي، من خلال تغيير ثقافة الاستهلاك المغربية، عندما تنشر أنماط استهلاكية قد تكون غير ملائمة لما ينتج محليا، أي زيادة الإقبال على المواد المستوردة من الخارج، مقابل تهميش المنتجات الوطنية. مما يبقي نمو الاقتصاد مرتبط بالهجرة إلى الخارج، التي تشمل الكفاءات الوطنية في مختلف المجالات عموما، والمجال الاقتصادي على وجه التحديد.

ومن هذا المنطلق، إن مشروطية التمويل الدولي المقدم للمغرب، قد تدفعه أحيانا إلى التأثير سلبا على تطور أداء الاقتصاد المغربي، بل أكثر من ذلك فالمخاطر هذه لا تعرقل تطور الاقتصاد وإنما قد تؤدي به إلى التخلف والعودة لمستويات ما قبل اللجوء

[1] مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الأشرف – العراق، الطبعة الأولى، 2015، ص 31 و32.

إلى التمويل الدولي، بسبب زيادة إمكانيات حدوث تقلبات في أسعار الصرف والأسواق المالية المغربية نتيجة التأثيرات الخارجية. كما يؤدي أحيانا إلى المس بسيادة المغرب الاقتصادية والسياسية، وتغيير الأولويات والسياسات الوطنية، أما القروض التي يتعذر سدادها في الآجال المحددة قد تتحول إلى استثمارات أجنبية، وأحيانا يتم فرض اللجوء إلى الخوصصة. وفي هذا الإطار، فالتمويل الدولي قد يؤدي إلى تطبيق برامج لا تتوافق مع متطلبات التنمية التي يحتاجها المجتمع المغربي، مما ينعكس سلبا على الدور الفعلي للتنمية القائمة من قبل المؤسسات العامة والخاصة، فتصبح هذه المؤسسات بمثابة عبء على المجتمع.[1]

ثانيا: إجراءات الحد من الآثار السلبية للتمويل الدولي على تطور أداء الاقتصاد المغربي

بالرغم من دوره الإيجابي في مساعدة المغرب على توفير رؤوس الأموال من الجهات المانحة الأجنبية، للقيام بالمشاريع التنموية. إلا أنه في بعض الأحيان يؤثر التمويل الدولي سلبا على الاقتصاد الوطني، لارتباطه بقضايا حساسة، من ضمنها السيادة الوطنية، والتأثير على صنع القرار، إضافة إلى احتمالية عدم التوافق بين أولويات الجهات المانحة والمغرب. وللحد من هذه الآثار الممكنة والمحتملة، بهدف تحقيق أفضل استفادة تساعد على تطوير أداء الاقتصاد المغربي، يجب ضمان الشفافية والحوكمة الرشيدة بشأن المشاريع التي تمول كليا أو جزئيا بواسطة مصادر التمويل الدولي، من خلال نظم رقابة فعالة، وتطوير كفاءة القطاع المالي في إدارة استخدام مصادر التمويل الدولي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مع تحسين قدرات الجهات الحكومية بخصوص اعداد وتنفيذ مشاريع التمويل الدولي. واستهداف القطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية؛ كالبنية التحتية، الصناعات التحويلية، الطاقات المتجددة والتكنولوجيا.

كما ينبغي الاعتماد على البحث العلمي والتطوير، فيما يتعلق بتنمية المعارف الفنية والتقنية والتكنولوجيا ذات الصلة بأداء الاقتصاد الوطني، عوض استيرادها من الخارج في إطار التمويل الدولي. ويمكن ذلك من خلال رعاية وتشجيع الباحثين ومراكز الأبحاث والدراسات المغربية الاعتماد على الموارد المتوفرة، لتطوير القدرات الذاتية المعرفية وغيرها من المعارف والتكنولوجيا المستخدمة في المجال الاقتصادي، حتى يتم الاعتماد عليها مستقبلا لتحل محل نظيرتها الأجنبية التي قد تؤثر سلبا على الاقتصاد المغربي. أما فيما يخص التمويل الدولي في صورة استثمارات أجنبية مباشرة تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات، من الأهمية بمكان أن يتم وضع استراتيجيات تمنح لهؤلاء المستثمرين حق التصدير، مقابل الاكتفاء بالسوق المحلية فيما يتعلق بمواد الإنتاج الضرورية لمشاريعها، لتجنب قضاء الواردات على الصناعات والمنتجات المحلية، حيث يزداد عجز الميزان التجاري، وعدم السماح للشركات الأجنبية بالتملك الكامل، لتجنب التبعية الاقتصادية.

علاوة على ذلك، سيكون من المهم أن يتم تطوير سياسة التمويل الدولي الأخضر، الذي يستهدف المشاريع الصديقة أو بالأحرى التي تحافظ على البيئة ومقدراتها، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية. وذلك باللجوء إلى القروض الخضراء التي عادة

[1] محمود جودت محمود قبها وعبد الرحيم سليم شوبكي، العلاقة بين التمويل الدولي وكفاءة الاستثمار المحلي في تمويل التنمية بدولة فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 8 – العدد1، 2024، ص 10.

ما تكون بفائدة أقل نسبيا مقارنة بالقروض الأخرى، ضمن استراتيجيات وجهود تشجيع الدول المقترضة على إقامة المشروعات التي تخدم أهداف التنمية المستدامة المواتية للبيئة[1]. ونظرا لأهميته في توفير التمويل اللازم للاستثمار في مجال الزراعة، إلى جانب المشاريع الصديقة للبيئة، حيث يأخذ البعد البيئي في الاعتبار، يعد التمويل الأخضر بمثابة خيار أمثل لتعزيز الحفاظ على المناطق الزراعية من حيث الكفاءة والإنتاجية، لدوره في الحد من الانبعاثات الكربونية الضارة، كما يخفض معدلات البطالة، عن طريق خلق فرص الشغل في قطاعات الزراعة والطاقات المتجددة. وبالتالي تحقيق فوائد على صعيد التنمية المستدامة، عن طريق النمو الاقتصادي والحد من التلوث البيئي.[2]

الخاتمة:

نظرا لما يترتب عن آثاره على اقتصاديات الدول، سواء من حيث تداعياته الإيجابية التي تساهم في تطوير أداءها، أو مخاطره التي من شأنه أن تعرقل هذا التطور أ تعيد خطوات إلى الوراء. يعتبر التمويل الدولي من النظم الرئيسة للاقتصاد العالمي، بفضل دوره في انتقال رؤوس الأموال، من الجهات المانحة إلى الدول(ة) المتلقية كالمغرب، في شكل قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة وغيرها، من أجل تطوير أداء الاقتصاد المغربي، عن طريق الأنشطة التجارية، وزيادة كفاءة واستقرار وتطور النمو الاقتصادي، الذي يسد الفجوات المالية، والمساهمة في نقل الخبرات والمعارف الفنية والتقنية والتكنولوجيا التي يمكن توظيفها من أجل تطوير الاقتصاد المغربي.

لكنه في بعض الأحيان، قد يؤثر سلبا، عندما تتوجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات المدرة للربح السريع، وهي قطاعات لا تخدم التنمية المستدامة في المغرب، ثم استيراد عوامل الإنتاج من الخارج، إضافة إلى تحويل الأرباح الى الخارج، مما يؤثر سلبا على الصناعات المحلية. ومن جانبها، لا تخدم القروض الأجنبية تحقيق التنمية بالدول المقترضة وهي غاية المغرب، وإنما غالبا ما تقدم بشروط تبدي للدول المقترضة أنها تخدم مصالحها الاقتصادية، لكنها في حقيقة الأمر، لا تخدم إلا الجهات المانحة، من حيث إنفاقها، أما مؤخرات سدادها تزيد من مستويات مديونية المغرب الخارجية، ومن ثم الدخول في مرحلة العجز.

في هذا الصدد، إن الحد من الآثار السلبية للتمويل الدولي التي قد تعرقل أداء وتطور الاقتصاد المغربي، يستلزم ضمان الشفافية والحوكمة الرشيدة للمشاريع الممولة دوليا، عن طريق نظم رقابية فعالة، مع تطوير كفاءة القطاع المالي في إدارة استخدام مصادر التمويل الدولي وعلى رأسها القروض الأجنبية، وتحسين قدرات الجهات الحكومية على اعداد وتنفيذ مشاريع التمويل الدولي. واستهداف القطاعات الاستراتيجية ذات الأولوية؛ كالبنية التحتية، الصناعات التحويلية، الطاقات المتجددة والتكنولوجيا.

[1] جيهان عبد السلام عباس، دور التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، المجلد 24 – العدد 2، 2022، ص 144 و145.

[2] صندوق النقد العربي، التمويل الأخضر، العدد 36 من سلسلة كتيبات تعريفية، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، 2022، ص 7 و10.

بالإضافة إلى تطوير المعارف الفنية والتقنية والتكنولوجيا ذات الصلة بأداء الاقتصاد المغربي، لتقليل استيرادها من الخارج قبل تحقيق السيادة الكاملة في ذلك، واللجوء إلى التمويل الدولي الأخضر، لما له من امتياز للدولة المقترضة.

قائمة المراجع:

1) أحمد مُحَمَّد العكيدي وهدى رعد هاشم، تحليل واقع التمويل الدولي في العراق للمدة (2005 – 2021)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19 – عدد خاص، 2023.

2) جيهان عبد السلام عباس، دور التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، المجلد 24 – العدد 2، 2022.

3) رالف شامي وايكيهارد إرنست وكونيل فولينكامب وآن أوكنغ، هل هناك مصيدة تصنعها تحويلات العاملين، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2018.

4) صحراوي جمال الدين، مصادر التمويل الدولي والمحلي ودورها الداعم لأداء الاقتصاد الجزائري في ظل التطور المالي دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك خلال الفترة (1990 – 2021)، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 13 – العدد 1، 2023.

5) صندوق النقد العربي، التمويل الأخضر، العدد 36 من سلسلة كتيبات تعريفية، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة، 2022.

6) عثمان أحمد عثمان، الابعاد الاقتصادية للتمويل الدولي، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مصر، المجلد 9 – العدد 1، 2023.

7) عزت عبد الحميد البردعي، مبادئ الاقتصاد المالي (المالية العامة)، الولاء للطبع والتوزيع – شبين الكون، 2005.

8) عمار عبد الهادي شلال، التمويل الدولي والعمليات الاقراضية للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للفترة (1974 – 2009)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 4 – العدد 7، 2011.

9) مايح شبيب الشمري وحسن كريم حمزة، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الأشرف – العراق، الطبعة الأولى، 2015.

10) مُحَمَّد عبد اللطيف خطاب، دور التمويل الدولي وانعكاساته على ميزان المدفوعات لجمهورية مصر العربية، مجلة الجامعة العراقية، العدد 43 – ج 3.

11) محمود جودت محمود قبها وعبد الرحيم سليم شوبكي، العلاقة بين التمويل الدولي وكفاءة الاستثمار المحلي في تمويل التنمية بدولة فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 8 – العدد1، 2024.

12) يحي السيد عمر، القروض الدولية وآثارها على اقتصاديات الدول الإسلامية، دار الأصول العلمية، إسطنبول – تركيا، الطبعة الثانية، 2021.

13) Office des changes, IMEE - Année 2023, https://www.oc.gov.ma/sites/default/files/2024-02/IMEE%20ann%C3%A9e%202023_1.pdf,

14) Website of Bank AL Maghrib, Bank Al-Maghrib and the International Finance Corporation (IFC) sign a Memorandum of Understanding on Supply Chain Finance, Press Release.